أثر قواعد التصريف والاشتقاق في بناء المعنى المعجمي في المصباح المنير

إعداد الباحثة: أ. هيا بنت علي آل مغيرة
بإشراف أ. د. خالد بن عبد الكريم بسندي
قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب –
جامعة الملك سعود

مُلخّص بحث

يسعى هذا البحث إلى الوقوف على أثر قواعد التصريف والاشتقاق في بناء المعنى المعجمي في المصباح المنير، وذلك بالنظر في اشتقاق الفيومي للأفعال والمشتقّات والمصادر من الاسم والفعل الجامدين ومن الحرف، إضافة إلى اشتقاقه المُشتقّات المختلفة من الفعل المتصرّف، ويتناول أيضًا قواعد التجرّد والزيادة وقواعد الصحّة والإعتلال في الأفعال والأسماء. وذلك بتتبُّع كيفيّة تناول الفيومي لهذه القواعد والأثر الذي حقّقته في بناء المعنى المعجمي، ومحاولة استشفاف المواضع التي تفرّد بها عن سائر المعجميين.

وتمّ التوصُّل إلى جملة من النتائج أهمّها أن الفيّومي استفاد من هذه القواعد في بناء المعنى المُعجمي؛ إذ توسّع في الاشتقاق من الأسماء الجامدة وله اشتقاقات يتفرّد بها عمّن سبقه من المُعجميين، وكذلك في اشتقاقه المُشتقّات من الفعل المتصرف، في حين أنّه أقلّ عن المعجميين في قواعد الزيادة على مستوى الأفعال والأسماء، غير أن هذا لم يمنع من تفرّده كذلك في بعض الزيادات. فلم يكن الفيومي مُقلّدًا من سبقه في جانب التصريف والاشتقاق وله آراء صرفيّة مهمّة أسهمت في بناء المعنى في معجمه.

أثر الصرف في بناء المعنى المعجمي

يُعَدّ المستوى الصرفي من أهمّ المستويات في بناء المعنى المعجمي؛ إذ إن المعاجم تعتمد الجذر أساسًا لها، ويُعَدُّ الجَذْر أساسًا في الدرس الصرفي، وهذا يُثبِتُ أهمية الصرف في المعجم. فيظهر أثر الصرف فيما يأتي:

1- ترتيب المداخل؛ إذ تعتمد المعاجم على الجذر في وضع مداخلها، وترتيبها وفق الحرف الأول للجذر، وفي ترتيب المواد؛ إذ تعتمد عرضَ المواد أسفل المادّة على طرق مُوَحّدة، قد يبدأ المُعجمي بالفعل ثم الاسم ثم المشتقّات وهكذا.

2- قواعد التصريف والاشتقاق؛ فإن الاشتقاق من الأصل اللغوي الواحد يبني معاني متعدّدة، نحو: اشتقاق اسم الفاعل الذي يختلف بدلالته عن اسم المفعول وعن اسم الآلة، فقاعدة الاشتقاق الصرفيّة لها كبير أثرٍ في بناء المعنى المعجمي.

3- قواعد التجريد والزيادة في بناء المعاني في معجمه.

4- قواعد الجمع والإفراد والتثنية؛ وذلك في توظيف المعجمي لها في بناء المعنى.

5- قواعد الإعلال والإبدال؛ وذلك بالنظر في صيغة الكلمة وعلاقة الحروف فيما بينها وترتيبها ومدى استفادة المعجمي منها في بناء المعنى.

وهكذا فإنّ القواعد الصرفيّة كلها ذات أثر كبير في بناء المعنى المعجمي، وكل زيادة أو نقصان أو تغيير يطرأ على بنية الكلمات وصيغتها يؤدّي إلى تكوين معانٍ جديدة ودلالات مُتعدّدة.

ومن ثَمَّ فهُنالك عِدّة أُسس ينبني عليها المعجم، لذا جعل العلماء المحدثون تأليف المُعجم علمًا قائمًا بذاته، أسمَوه "علم الصناعة المعجميّة" يقوم هذا العلم على خمس خطوات، وهي: «جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل وترتيبها وفق نظامٍ مُعيّن، وكتابة موادّها؛ أي إعطاء المعلومات اللغويّة والحضاريّة المطلوبة عنها، ونشر النتاج النهائي»[1] . فوضع

نسخة غير قابلة للطباعة

المُعجم يحتاج إلى تخطيطٍ مُسبَق والإحاطة بكلّ ما سيتمّ اتّخاذه في المعجم، بالإضافة إلى تكوين تصوّرٍ شامل عن المعاجم التي أُلّفت، قديمًا وحديثًا، والمواد اللغويّة التي تطوّرت دلاليًّا وما إلى ذلك، لذلك فإنها عمليةٌ مُمَنهَجَة تَمُرُّ بخطواتٍ مُنظّمَة لتحقيق المُعجم المُراد.

فإنّ عمل المعجميّ بعد انتهائه من جمع المادة التي أرادها، ينتقل عمله إلى اختيار الوحدات المعجميّة، وهي خطــوةٌ ذات أهمّيّة وصعوبة في الوقت ذاته؛ إذ يتعيّن على الباحث وضع جداول يرتّب فيها المواد، ثمّ يُقدّر عــدد المــداخل، وهُنــاك كلمات مُتعدّدة المعاني وكلمات لا تحمل معنًى كالأدوات على سبيل المثال، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي مراعاتها[2].

أمّا الفيّومي[3] فقد بنى مُعجمه على كتابٍ فِقهيّ وهو (غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي)، وقد ذكر ذلك في مُقدّمــة المُعجم[4]، وبيّنَ أنّه قد وسّع في المادّة اللغويّة الموجودة في الكتاب، إضافةً إلى اهتمامه بالأفعال والأوزان ومُختلف القواعد الصرفيّة على نحوٍ مُوسَّع. ومن هذا المُنطلق ولأهمية الصرف وأثره في المعجم قامت هذه الدراسة.

يُعد الاشتقاق وسيلة مُهمّة لنموّ اللغة العربيّة وتوسعتها ويُقصد به «نزع لفظ من آخر بشرط مُناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومُغايرتهما في الصيغة»[5]، والتصريف هو التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة وهو «علمٌ يتعلّق بأبنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشبه ذلك»[6]، ويكمن الفرق بين المصطلحين في أن التصريف أعمّ من الاشتقاق فهو يشمل ما فعلته العرب وما نحدثه نحن بالقياس، أمّا الاشتقاق فخاصّ بما فعلته العرب[7].

المبحث الأول: الجامد والمُشتق

فرّق القدماء بين الجامد والمشتق من الأسماء والأفعال؛ إذ ليس للاسم الجامد اتّصالٌ بالفعل، وهو بتعبير الشريف الرضي: «الاسم الصَّريح الذي لا اتّصال له بالفعل، فكثيرٌ منه خال من هذا المعنى، كرجل وفرس وجعفر وسفرجل، لا تغــيير في شيءٍ منها عن أصل»[8]، وبخلافه الاسم المُشتقّ فهو يتّصل بالفعل ويُؤخذ منه؛ كاسم الفاعل والمفعول وما إلى ذلك، أما الفعل الجامد ويُسمّيه ابن السرّاج الفعل غير المتصرّف، فهو الفعل الذي يلزم بناءً واحدًا ولا يُقال فيه "فعلَ يفعلُ" وليس له تصاريف؛ نحو: ليس، وعسى[9]. وعكسه الفعل المتصرّف الذي لا يتقيّد بصورة واحدة، ويتغيّر بناؤه بتغيُّر الزمن الــدالّ عليه.

وقد أجاز سيبويه الاشتقاق من الاسم الجامد إن اقتضت الحاجة؛ فقد قيل للدلالة على التحوّل من حــال إلى حــال: استنوقَ الجمل واستتيست الشاة[10]، وفي المثل السائر: "إنّ البُغاث بأرضنا يستنسر" للدلالة على الطير الضعيف الــذي يتقوّى في حضرة النّسر[11].

وقد ظهر أثر الجامد والمُشتقّ في بناء المعنى المُعجمي عند الفيومي في استحداثه ألفاظًا جديدة، وهو يحذو حذو من سبقه في إجازة الاشتقاق من الجامد اسمًا وفعلًا على خلاف الأصل، فاشتقّ أفعالًا ومُشتقّات ومصادر متعدّدة، ويتجلّى ذلــك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاشتقاق من الاسم الجامد

أولًا: اشتقاق الأفعال

توسّع الفيومي في اشتقاق الأفعال المُجرّدة والمزيدة من الاسم الجامد؛ حيث اشتقّ الفعل الثلاثي المُجرّد؛ كاشتقاقه الفعلين (بدَن) و(بدُن) من الاسم الجامد (البدَن) بمعنى: «عظُم بدنه بكثرة لحمه»[12]، وقد تفرّد باشتقاقه الفعل المجرّد (عَشِبَ) من العُشب، في قوله: «عشِبَ الموضعُ يعشَبُ من باب تَعِبَ نبت عُشبه»[13]؛ إذ لم يشتق أحدٌ من المعجميين الفعل الثلاثي

نسخة غير قابلة للطباعة

بهذا المعنى من (العُشب) إنّما اشتقوا الفعل المزيد (أعشَبَ) ليحملَ هذه الدلالة، بل ذهب الخليل إلى أنه «لا يقال عَشِبَتِ الأرضُ، ولكن أعشبت وهو القياس»[14].

واشتقّ الفعل المزيد بحرف؛ كاشتقاقه الفعل (أثنى) من الثنيّة بمعنى: ألقى ثنيّته[15]، وقد ورد هذا الفعل عند الأزهري وابن منظور[16]. واشتقّ كذلك الفيّومي الفعل المزيد (أرْقلَ) من (الرَّقْل)؛ في قوله: «أرقلت (النخلة) إرقالًا: طالت، وأرقلت الناقة إرقالًا: وهو ضربٌ سريع من السير»[17]، وقد اشتقّ المعجميون الفعل (أرقلَ) من (الرّقل)[18] غير أن الفيومي تفرّد على غيره بالمعنى الأول فلم يرد عندهم إلا بالمعنى الثاني –أقصد أسرعت في السير- وهذا فضل له على المعجميين[19].

واشتقّ الفيّومي الفعل المزيد بحرفين (تأبّط) من الاسم الجامد (الإبط) فقال: «تأبّط الشيء جعله تحت إبطه»[20]، ومعنى الصيغة الصرفية فعّل هنا: التّعدية وهو في ذلك يتّفق مع غيره من المعجميين، واشتقّ الفعل المزيد (تكالَبَ) من الاسم الجامد (الكَلْب): «(تكالبَ) القومُ تكالُبًا: تجاهروا بالعداوة، وهم (يتكالبون) على كذا أي يتواثبون»[21]، و لم يذكر هذا الفعل كلٌّ من الأزهري وابن فارس، وذكره الجوهري بمعنى (يتواثبون)[22]، وقد جاء المعنى الأول للفيومي قريبًا ممّا ذكره الزمخشري حين قال: «تكالب الخصمان: تشاتما وكالبَ أحدُهما صاحبه»[23]، فهو في معناه هذا يتشابه مع المعجميين، وتجدر الإشارة إلى تفرّده في اشتقاق الفعل المزيد (كلّب)، «كلّبْتُه تكليبًا: علّمته الصيد، والفاعل مكلِّب»[24]، إذ ذكروا اسم الفاعل منه والمصدر دون ذكر الفعل[25].

واشتقّ الفيومي أيضًا الفعل الرباعي المُجرّد من الاسم الجامد؛ كاشتقاقه الفعل (زَعفرَ) من (الزعفران)[26]، والفعل (قطْرَنَ) من (القَطِران) وقد تفرّد بهذا الاشتقاق الأخير[27]، فلم يرد عند المعجميين وأورده الزّبيدي من اللاحقين[28]، فهو يهتمّ باشتقاق الفعل من الجامد وبدا تميّزه في بعض المواضع.

ثانيًا: اشتقاق المصادر

اشتقّ الفيّومي المصدر (تأخِيَة) من الاسم الجامد (الآخِيّة)[29]، واشتقّ من الحِبْر المصدر (حَبْرًا)، وحبَرتُ الشيء حَبْرًا زيّنتُه[30]. واشتقّ الأزهري من الحِبر المصدر: (حَبْرًا)، و(تحبيرًا)[31]، فلم يزد الفيومي على غيره، واشتقّ من (الشَّحْم) المصدر (شحامَة) في قوله: «الشّحْم من الحيوان معروف.. وشَحُمَ بالضمّ شحامَةً كثُرَ شَحْمُ جسده»[32]، وقد تفرّد الفيومي باشتقاق المصدر (شحامَة) عمّن سبقه من المعجميين؛ فاشتقّ منه الخليل الفعل شحَمَ ومصدره (شحْمًا)[33]، واشتقّ ابن سيده الفعلين: شحِمَ وشَحُمَ ومصدريهما: (شحَمًا، شُحومًا)[34] و لم يذكر أحدٌ من المعجميين المصدر (شحامة)، و لم يُخالف القياس فهو على مثال (قرُبَ قرابَة)، وهو في اشتقاقه المصادر يسير على نهج السابقين لكنه لا يتوسّع فيها بل يقلّ عنهم في عدد من المصادر.

ثالثًا: اشتقاق المُشتقّات

استفاد الفيّومي من الاشتقاق من الاسم الجامد فاشتقّ اسم الفاعل (مُطْفِل) من الاسم الجامد (الطّفل) في قوله: «أطْفَلَت كُلّ أُنثى إذا ولدت فهي مُطْفِل»[35]. وقد تميّز الفيّومي عن بعض المعجميين كالأزهري والجوهري في أنّه جعل دلالة (مُطْفِل) عامّة لكل أنثى، وقد خصصّها غيره بالظبية أو الناقة. واشتقّ اسم الفاعل (الفارِس) من (الفرَس)[36]، كغيره من المعجميين، واشتقّ من (الوِرْك) اسم الفاعل (مُتورِّك)[37].

واشتقّ صيغة المبالغة من الاسم الجامد؛ كاشتقاقه صيغة (لَبون) من (اللّبن)، واللّبون «النّاقة والشّاة ذاتُ اللّبَن غزيرةً كانت أم لا»[38]، وقد كان أكثر وضوحًا من غيره من المعجميين، واشتقّ كذلك صيغة المبالغة (نفّاط) من (النّفْط) ويُطلق على

نسخة غير قابلة للطباعة

رامي النّفط، وجمعه نفّاطة[39]. وتفرّد الفيومي في هذا الموضع بذكره (نفّاط) بصيغة الإفراد في حين ذكره المعجميّون بصيغة الجمع (نفّاطَة) فقط[40].

وتفرّد الفيّومي باشتقاقه الصفة المُشبّهة (أسيد) من (الأسد) في قوله: «أسَدٌ وأسِيد مثل: مُتأسِّد أي جريء، وبه سُمّي، ومنه عتّاب بن أسيد»[41]، و لم يذكر أحدٌ من المعجميين الصفة المُشبّهة، واكتفوا بذكر اسمي العلم: أَسيد، وأُسَيْد[42]، وقد تشابه معه الزبيدي في ذكره (أسيد) صفة مشبّهة؛ إذ قال: «والأسيد كأمير: الشّديد»[43]. وكذلك (مُتأسِّد) فلم أجدها إلا عند الفيومي.

واشتق من الاسم الجامد (الشّامَة) الصفة المشبّهة: (أشيَم) على زنة أفعل ومعناها: بجسده شامة[44]، وهو في ذلك لم يَزِد على المعجميين فاشتقّوا منه الصفة المُشبّهة شيماء، واسمي المفعول: مَشيم ومَشوم[45].

واشتقّ اسم المكان من الاسم الجامد؛ كاشتقاقه (المَتْبَن) و(المَتْبَنَة) من (التِّبْن)[46]، و لم يَرِد هذا الاشتقاق عند أحدٍ من المعجميين وقد أورده المطرّزي في مُعجمه المُغرب[47]، وذكره الزّبيدي ولعلّه متأثر بالفيومي، وهذا تميّز للفيومي ودليل على اطّلاعه الواسع ورغبته في ذكر ما لم يذكره المعجميّون. واهتمّ كذلك باشتقاق اسم المكان (المَسبعة) من (السَّبْع)[48] و لم يذكره الأزهري وابن منظور، وذكره الزمخشري[49].

يتبيّن أن الفيّومي اهتمّ باشتقاق المُشتقّات من الاسم الجامد، وقد تفرّد في عدد من المواضع، لكنه في مواضع أخرى كان أقلّ اشتقاقًا من غيره.

المطلب الثاني: الاشتقاق من الفعل الجامد

لم يهتمّ الفيومي بالاشتقاق من الفعل الجامد، فهو مُقلٌّ جدًّا في هذا النوع من الاشتقاق، من ذلك اشتقاقه من الفعل (ساء) وهو فعلٌ جامد عند ابن هشام في قوله: «واجعل كبئسَ ساء»[50]، فقد ضُمّن معنى بئسَ، وبعدّه فعلًا جامدًا يمكن القول بأنه اشتقّ منه: الصفة المُشبّهة سيّئ، واسمي التفضيل: أسوأ، والسّوأى، إضافة إلى الفعل المضارع يسوء[51].

المطلب الثالث: الاشتقاق من الحرف

تبع الفيومي أساليب العرب في اشتقاقهم من الحروف، فاشتقّ من (سوفَ) الفعل المزيد (سوّف) ومصدره (تسويفًا)[52].

واشتق الفيومي الفعل (أنعمَ) من حرف الجواب (نَعَمْ)، فقال: «وأنعمتُ له بالألف: قُلتُ له نعم»[53]. وهو يتميّز في هذا الاشتقاق على عدد من المعجميين؛ كالخليل والأزهري والجوهري؛ إذ لم يُشيروا إليه. و لم يتوسّع الفيومي في هذا النوع من الاشتقاق.

المطلب الرابع: الاشتقاق من الفعل المتصرّف

زخر المصباح المنير بالمشتقّات بأنواعها المُختلفة، من ذلك: اسم الفاعل، كاشتقاقه من الفعل (أبَدَ) اسم الفاعل (آبِد)[54]، واشتقّ من الفعل (برَّ) اسم الفاعل (البارّ)؛ أي «صادقٌ أو تقي وهو خلاف الفاجر»[55]، وهو يتميّز بوضعه معنًى لاسم الفاعل هذا دون غيره من المُعجميين الذين اكتفوا بذكره دون المعنى. فظهر أثر اسم الفاعل المُجرّد والمزيد بإيجاد دلالة جديدة تختلف عن دلالة الفعل نفسه.

وظهر كذلك أثر صيغة المبالغة في بناء المعنى المعجمي، واستفاد الفيّومي من صيغها المُختلفة في بناء معناه المعجمي؛ فاشتقّ ثلاثة صيغ للمبالغة من الفعل (أثِمَ) وهي: أثّام وأثيم وأثوم، وكل صيغة تؤدي دلالة مُعيّنة غير أن الفيومي اكتفى بذكرها دون معانيها في المقابل كان غيره من المعجميين أكثر توضيحًا لها، وقد تفرّد الفيّومي باشتقاقه صيغة المبالغة (حسّاس) من الفعل حسّ في قوله: «ورجلٌ حسّاسٌ للأخبار كثير العلم بها»[56]؛ إذ لم يذكرها غيره إلا ابن منظور أوردها في سياق

نسخة غير قابلة للطباعة

تفسيره لحديث نبويّ و لم يجعل الكلمة مُستقلّة كالفيّومي[57]. واشتق عددًا من صيغ المبالغة فكان يشير إلى دلالتها أو يذكرها ذكرًا دون الإشارة إلى ما تؤدّيه من دلالة.

وقد استفاد الفيومي من اسم المفعول بأوزانه القياسية وغير القياسيّة؛ فاشتقّ من الفعل (أثر) اسم المفعول (مأثور) وقد استفاد من السياق في توضيح المعنى[58]، و(مبطون) من الفعل (بُطِنَ)، ومن ذلك اسم المفعول على زنة (فِعْل) نحو: نِضْو بمعنى مهزول[59]، وعلى زنة (فَعَل) نحو: الجنى[60]، وعلى زِنة (فِعال) نحو: بساط[61]. وهو يستفيد من الدلالة التي يحملها كل وزن في توضيح المعنى المعجمي، وقد ذكر المعجميون عدّة معانٍ لم يذكرها الفيومي.

واتّبع الفيّومي منهجًا لغويًا في التعامل مع الصفة المشبهة وهو أن يذكر الفعل الذي اشتُقّت منه، ويتبعه بالصفة المشبهة ذاكرًا الباب الصرفي الذي يُناظرها. وللصفة المُشبّهة عدّة أوزان تعدّدت عند الفيومي؛ من ذلك: الصفة المُشبّهة (بطَل) على وزن (فَعَل)، و(أجن) على زنة (فَعِل)، والصفة المُشبّهة (أفعل) ومؤنّثها (فَعْلاء) مثل: أبرَص وبرْصاء، والصفة المُشبّهة على وزن (فُعْلى) مثل (حُبلى)، وغيرها من الأوزان التي استفاد منها الفيومي في بناء المعنى المُعجمي، فكل وزن من أوزان الصفة المُشبّهة له دلالته، فصيغة أفعل على سبيل المثال تُستخدم للدلالة على العيوب الظاهرة والأدواء، جاء في الشافية: «وما كان من العيوب الظاهرة كالعوَر والعمى، ومن الحلي كالسواد والبياض والزَّبَب والرَّسَح والهَضْم والصَّلَع أن يكون على أفعَل، ومؤنثه فعلاء وجمعهما فُعل»[62]. وقد ظهر أثر هذه الدلالات وغيرها في أوزان الصفات المشبّهة عند الفيومي، ومنهجه في ذلك منهج سائر المعجميين.

ومن المُشتقّات أيضًا اسم التفضيل، ويذكره الفيومي في سياق يوضّح معنى المُفاضلة فيه، كبناء اسم التفضيل من الفعل (برِحَ) في قوله: «وهذا أبرحُ من ذاك أي أشدّ»[63]، وأسلوبه هذا يُزيل الشكّ من أنّ (أبرح) اسم تفضيل وليس صفة مُشبهة، وقد تفرّد الفيومي في اسم التفضيل (أفْره) في قوله: «فُلان أفْرَه من فُلان؛ أي أصبحُ بين الفراهَة؛ أي الصّباحة»[64]، و لم يرِد عند أحدٍ من المعجميين، بالرغم من أن له دلالة مُهمّة بيّنها الفيّومي، وهذا يدُلّ على استفادة الفيّومي من قاعدة اسم التفضيل في بناء المعنى المُعجمي[65].

وأخيرًا اسما الزمان والمكان، فبنى الفيومي من الفعل (أتِمَ) اسمًا على وزن (مَفْعِل)؛ أي مَأتَم، وهو يدلّ على المصدر وعلى اسم الزمان والمكان من الفعل أتِم، قال فيه الفيومي: «واسم المصدر والزمان والمكان مأتَم على مفعَل بفتح الميم والعين ومنه قيل للنساء يجتمعن في خير أو شر مأتم مجازًا؛ تسمية للحال باسم المحلّ»[66]. و لم يُغفل الفيومي الدلالات المختلفة التي حملتها الكلمة حتى المجازيّة منها، ويمكن التوصّل إلى ذلك بدلالة السياق.

قد تفرّد الفيّومي باسم المكان (مأتى) بمعنى: «موضع الإتيان»[67]، ولعلّه استمدّ ذلك من دلالة قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾﴾ البقرة: ٢٢٣

وجاء في تفسير الطبري للآية بقوله: «يعني تعالى ذكره بذلك: فانكحوا مُزْدَرَع أولادكم من حيث شئتم من وجوه المأتى»[68]، فلعلّ الفيومي أخذ هذا البناء من تفسير هذه الآية، من باب اهتمامه بالمفردات الفقهية، وقد ذكر اسم المكان هذا من جاء بعد الفيومي كالفيروز آبادي في قوله: «ومَأْتَى الأمْرِ ومَأْتاتُه: جِهَتُه»[69] ونقله عنه الزبيدي[70]، فأسهمت قاعدة اسم المكان الصرفية في بناء معنًى جديد لم يذكره سابقوه.

تتجلّى من هذا المبحث أهميّة القواعد الصرفية المَنوطة بالجمود والاشتقاق وعلاقتها بالجانب المعجمي، وكيف استطاع الفيومي بناء مواد مُعجميّة مُعتمِدًا المباحث الصرفية المختلفة؛ إذ بيّن التحليل حرصَ الفيومي على الإلمام بكل ما يمكن حصره في المعجم وعدم إغفاله لكثير من المفردات، واستحداثه مفرداتٍ جديدة ومعاني مُختلفة، بالرغم من عدم إفاضته في

نسخة غير قابلة للطباعة

الاشتقاق كغيره من المعجميين، فأُهملَ في مُعجمه عددٌ من الكلمات المُهمة التي كان يُمكنه اشتقاقها من الاسم والفعل الجامدين، والأفعال المتصرّفة.

المبحث الثاني: المجرّد والمزيد

الأصل الثُّلاثي للكلمات هو المرجع الذي تُعرف به أصول أيّة كلمة زادَ عدد حروفها على ثلاثة أحرف، كما يُعين على بيان التغيير الذي يطرأ على هيئات الكلمات من حذف أو قلب، وبه تُميّز الكلمة العربيّة من الكلمة الأعجميّة، والأصل الثلاثي هو الميزان (فعل) الذي توزن به الكلمات، حيث تُقابل الحروف الأصول على حروف الميزان (فعل) وما بقي من حروف الكلمة من غير الأصول هي الحروف الزّوائد التي تُضاف إلى الكلمة فعلًا كانت أو اسمًا من أجل إضافة معنى جديد على الكلمة، فزيادة المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى[71]. وقد يكون الأصل رُباعيًّا في الأفعال والأسماء إذا تألّفَ من أربعة حُروفٍ أصليّة، أو خماسيًّا في الأسماء دون الأفعال[72]، وتُقسم كل من الأفعال والأسماء إلى مجرّدة ومزيدة.

المطلب الأول: الفعل المُجرّد والمزيد

استفاد الفيومي من قواعد الفعل المُجرّد والمزيد في بناء المعنى المُعجمي، ويتبيّن ذلك أولًا في الفعل المجرّد باتّكاء مُعجمه على الأبواب الصرفية؛ إذ لا يغفل عن ذكر الباب الصرفي الذي يندرج تحته الفعل، من ذلك باب: فعَل يفعُل أو باب قتَلَ باصطلاح الفيومي، وممّا جاء على هذا الباب الفعل (بَذَلَ)؛ الذي أوردَ له الفيّومي ثلاثةَ معانٍ؛ وهي: سمحَ به وأعطاه، وبذَلَه أباحه عن طيبِ نَفْس، وبَذَلَ الثوب وابتذَلَه بمعنى لبِسَه في أوقات الخدمة والامتهان[73]؛ فبناء الفعل من باب واحد لم يمنع تعدُّدَ معانيه. وقد تفرّد الفيومي في جعله (بذلَ) بالمعنى الثالث الذي قصره المعجميون على (ابتذلَ)[74]، ولعلّ الزّبيدي تأثّر بما جاء به الفيومي فقال: «وبَذَلَ الثَّوبَ: لَبِسَه في أوقاتِ الخِدْمة، كابْتَذَلَه»[75]، فمن اهتمام الفيومي بالفعل المجرّد توسّعه في معناه إلى جانب ربطه بمعنى الفعل المزيد.

ومن الأبواب الصرفيّة التي اهتمّ بها الفيومي على نحوٍ ملحوظ: باب تَعِبَ، ومنه الفعل الثلاثي المُجرَّد (أَذِيَ) في قول الفيّومي: «أذِيَ الشيء أذًى من باب تَعِبَ بمعنى: قَذِرَ.. وأذِيَ الرجلُ أذًى: وصلَ إليه المكروه»[76]. فلهذا الفعل معنيان مختلفان بالرغم من أن بابه واحد، ويظهر اهتمام الفيومي بالمجرّد من هذا الباب أنه من بين المعجميين قام بتخصيص المعنى للفعل (أذِي) في خصّ العلماء هذا المعنى بالمصدرين: أذى، وأذِيّة، وذكروا الفعل (أذِيَ) دون إبداء اهتمامهم به[77].

وفي باب (قرُب) يتفرّد الفيومي بذكره الفعل (يسُرَ) إذ أورده بمعنيين: قلَّ وبمعنى السهولة، وذكر يَسِر أيضًا بالمعنى الثاني[78]، و لم يرِد هذان الفعلان مضموم العين ومكسورها عند المعجميين إذ ذكروه بفتحها حسب، وثمّة إشارةٌ خاطفة من الزمخشري إلى الفعل (يَسُرَ) في قوله: «وشيءٌ يَسير: قليلٌ حقير، وقد يَسُرَ مثل حَقُر»[79]، إلا أنّ الفيّومي توسَّعَ في هذا الوزن ومعناه أكثر من الزمخشري. و لم يُشِر إليه أحدٌ آخر بالرُّغم من ذكرهم الصفة المُشبّهة (يسير)؛ كقول ابن منظور: «اليَسير: القليل، وشيءٌ يَسيرٌ أي هَيِّنٌ»[80]، أمّا الفعل (يسِر) فلم يذكره أحد، وهذا إنّما يدلّ على اهتمام الفيّومي الكبير بالفعل المجرّد[81].

أما الفعل الرباعي المُجرّد فهو عند ابن فارس يأتي بأحد شكلين: فقد يكون منحوتًا من أصلين ثلاثيين، أو أنه وُضع وضعًا على صورته الرباعيّة[82]، وقد انتهج الفيومي نهج غالبية المُعجميين في عدّ الفعل الرباعي أصيلًا بذاته وليس منحوتًا من أصلين ثلاثيين، من ذلك الفعل الرباعي (عسكرَ) يقول الفيومي: «عسكَرتُ الشيء جمعته، فهو مُعسكر، وزان دحرجته فهو مُدحرج»[83]، ويمكن عدّ هذا الفعل من أصلين ثلاثيين هما (عكر) و(عسر) غير أن الفيومي جعله رباعيًّا أصيلًا،

نسخة غير قابلة للطباعة

وكذلك الفعل الرباعي (تَرْجَمَ) الذي أكّد الفيومي أصالة التاء فيه[84]، وقد وضعه الجوهري في باب الثلاثي (رجم)[85]، غير أن تأكيد الفيومي على أصالة التاء يشير إلى أهمية الفعل الرباعي المجرّد في بناء المعنى في المصباح.

واهتمّ الفيومي بالفعل المجرّد ولكلّ زيادة عنده دلالة واضحة في المعنى، فقد أدّت زيادة الهمزة على الفعل المجرد إلى تحوّل دلالته من اللزوم إلى التعدّي كما في الفعل (أضرمَ) وقد أشار الفيومي إلى هذه الدلالة في الفعل (أظمأ) إذ قال: ويتعدّى بالتّضعيف والهمزة فيُقال: ظمَّأته، وأظمأته[86]، وقد تفيد الزيادة المبالغة كما في الفعل (أثخنَ) الذي تحوّلت دلالة (ثَخُن) من غلُظَ وصلُبَ[87]، إلى سار إلى العدوّ فأوسعهم قتلًا[88]. غير أنّ الزيادات قاصرة عند الفيومي عن باقي المعجميين الذين أسهبوا فيها. ومن الزيادة بالتضعيف: الزيادة على الفعل (دبحَ) ليصبح (دبّح): «طأطأ رأسه حتى يكون أخفضَ منه»[89]، وهو لا يختلف في ذلك عن المعجميين، ومن الزيادة بحرفين ما يكون على صيغة (افتعَلَ) نحو: احتَدَم وهي تدلّ عند الفيومي على معنى المُطاوعة، جاء في قوله: «حدمته الشمس والنار حدمًا من باب ضرب اشتدّ حرّها عليه فاحتدم هو»[90]، فمعنى الفعل مُستمدٌ من دلالة صيغة (افتعلَ)، وقد زاد ابن منظور الفعلين: تحدّم وأحدمَ بدلالات مختلفة[91]، و لم يذكرهما الفيومي و لم يكن له فضلٌ على من سبقه في جانب المزيد من الأفعال.

المطلب الثاني: الاسم المجرّد والمزيد

استفاد الفيّومي من أبنية الاسم المجرّد في بناء المعنى المعجمي في المصباح؛ وذلك نحو مادة (حـ بـ ر) إذ بناها على وزن (فِعل) لتكون بمعنى: المِداد الذي يُكتَب به، وعلى وزني (فِعْل وفَعْل) بمعنى العالم، و(فُعْل وفِعْل): الفرح والزينة، والوزنان (فَعَل فِعِل): صفرة تُصيب الأسنان[92]، وبالرغمِ من توسُّع الفيومي في أوزان هذا البناء فإنّ غيره رفدوا معاجمهم بصيَغٍ ومعانٍ أخرى، ذكر الأزهري وزنَ (فِعَل) منها: «الحَبارُ والحِبرُ أثر الشيء»[93]. وأورد أيضًا مادّة (طنب)[94]، وبنى من (طـ نـ ب) ثلاثة أوزانٍ صرفية، وهي: فُعُل، وفُعْل، وفَعَل. إذ جاءت (الطُّنُب) و(الطُّنْب) على الوزنين الأوّلين بمعنًى واحد: وهو الحبلُ تُشَدُّ به الخيمة ونحوها، ثم ذكر الاسم الثلاثي (الطَّنَب) على الوزن الأخير ليحملَ معنًى مختلفًا: ويعني طول ظهر الفرس، وهو عيْبٌ عندهم. و لم يزد المعجميّون على الفيومي، فالبناء من المادة الواحدة ينتج عدّة أسماء بمعانٍ مختلفة يحرص الفيومي على ذكرها.

وقد اهتمّ الفيومي كذلك بالرباعي المجرّد من الأسماء، من ذلك الكُركُم، وثَعْلَب، وفِسْكِل[95]، وقد عدّها الفيومي رباعيّة مُجرّدة وهذا يجعل من الاسم الرباعي أساسًا في بناء المعنى المُعجمي إلى جانب الاسم الثلاثي.

يظهر أثر الاسم المزيد في بناء المعنى عند الفيومي على نحو كبير، وأكثر ما يتمثّل ذلك في الجموع حيث توسّع فيها؛ ذلك لأن الاسم ذا البناء الواحد قد يُجمع على عدّة أوزان؛ فجمع الفيومي كلمة (الباج) جمع قلّة على (أبواج)[96]، و لم يرد هذا الجمع إلا عند ابن منظور[97]. وعلى غرار ذلك قام بجمع اسم الفاعل (ثانِئ) على (ثُنّاء)[98] الذي أورده الأزهري[99]، فهو ينتقي الجمع الذي يراه الأنسب إذ لم يجمعه على ثِناء كما فعل الجوهري وابن منظور[100]. وقد تفرّد الفيّومي في استحداثه الجمع (ثِداء) لكلمة (ثَدْي)، قياسًا على مِثال (سَهْم) و(سِهام)[101]، إضافة إلى الجمعين (أثدٍ) و(ثُدِيّ) فلم يذكره أحد من المعجميّين واكتفوا بالجمعين الآخرين، ممّا يدل على أهمّية الجموع عند الفيومي وحرصه عليها. ومن ذلك أنه أورد لكلمة (حجّ) وما يتفرّع منها خمسة جموع مُختلفة وتؤدي عدّة دلالات[102]، غير أنه مع ذلك يُعدّ مُقصّرًا عن المعجميين في جمع هذه المادّة، و لم يأتِ بجديد، والمُتأمّل في الجموع التي أوردها وهي: (حُجّاج، حِجَج، حجيج، حُجج، أحِجّة)، يرى أنها الجموع الأكثر حاجة وتداولًا بين الناس، أما الجمع (حِجّ) الذي أورده ابن منظور[103] على سبيل المثال فأقل شيوعًا لذا لم يذكره، وهذا يعود إلى طبيعة مُعجمه الذي ينحو إلى الإيجاز قدر الإمكان.

نسخة غير قابلة للطباعة

ومن الزيادات أيضًا ياء التصغير: ومن ذلك تصغير (الحرب) على حُرَيْب؛ وللفيومي في تعليل سقوط الهاء من (حُرَيَـــة) رأيٌ مُميّز؛ إذ يحيل ذلك إلى الرغبة في تفريق العرب بين مُصغّر الحرْب ومُصغّر الحِرْبَة الشبيهة الرمح، فأسقطوا الهاء من (حُرَيَة) مُصغّر (الحرْب)[104]، و لم أجد مثل هذا التفريق الدلالي عند غير الفيومي.

ومن الزيادة ما وقعَ في كلمة حانوت، التي تعني: دُكّان البائع أو البيت الذي يباع فيه الخمر[105]، وتفرّد الفيـــومي في بنائها من الأصل (ح و ن)، مع اطّلاعه على الآراء المختلفة فيها وذكره لها، حيث ورد بناؤها من الثلاثي (ح ي ن) ومن (ح ن ت) ومن (حنو)[106]، وقد اشتقّت هذه الكلمة حديثًا في المعجم الوسيط من الجذر (ح و ن)[107]. وهذا إنّما يدُلُّ على صحّة اشتقاق الفيّومي ولعلّه وضعها في الموقع الذي وجده مُناسبًا وهو (حون) دون تَخطِئَتِه أحدًا من المعجميين.

ومن أضرب الزيادة أيضًا تاء التأنيث الملحقة بالأسماء، وهي كثيرة وقد استفاد الفيّومي منها في بناء المعـــنى، وذلـــك في التفريق بين المفرد والجمع، في نحو: حَذَف وحَذَفَة، فالحَذَف هو «غنَمٌ سودٌ صِغار، الواحدة حَذَفَة»[108]، فتاء التأنيـــث المُلحقَة بالفعل حوّلت دلالته من الجمع إلى الإفراد.

ومن هنا يتضح أن قواعد التصريف والاشتقاق المنوطَة بالتجرّد والزيادة لها أثَرٌ كبير في تكوين المعاني المختلفة دون الحاجة إلى سِياقٍ يجمعها ويدلُّ على معناها ودلالتها، وقد ظهر أثر ذلك على حدٍّ سواء في الأسماء والأفعال عند الفيّـــومي، وإن كان تميّزه في جانب أكثر من آخر.

المبحث الثالث: الصحيح والمعتل

المطلب الأول: الفعل الصحيح والمعتل

ظهر أثر الأفعال الصحيحة بأنواعها السالم والمُضعّف والمهموز، وكذلك المُعتلّة بأنواعها المثال والأجوف والناقص واللفيف في بناء المعنى المعجمي في المصباح، من ذلك: التغيّر الدلالي الذي يحدث للفعل (نسَب) بتغيّر عين مُضـــارعه؛ إذ ذكـــره الفيومي بكسر عين مُضارعه في قوله: «نسَبْتُهُ إلى أبيه نَسَبًا من باب طلبَ عزوتُهُ إليه»[109]، أما إذا جاءت مكسورة العين في المضارع؛ فتكون بمعنى: النسيب؛ وذلك إذا عرّضَ الشاعرُ بهوى المرأة وحبّها[110]، فتغيّر عين المُضارعة سبّب تغيّـــرًا دلاليًّا وكان الفيومي مُحيطًا به.

وكذلك التغيّر في عين الفعل الماضي؛ إذ ينبّه الفيومي إلى اختلاف المعنى المعجمي لكلمة: بذَخ بفتح العين، وكلمة بـــذِخ بكسرها؛ فمعنى بذِخ: طال، يقول: «بذِخ الجبلُ يبذَخُ من باب تعِب بذَخًا طال فهو باذخ، والجمع بواذخ»[111]، وتأتي بمعنى تكبّر أيضًا، أمّا (بذَخ) فتعني: شقَّ، وذلك في قوله: بذَختُ الشيءَ بذْخًا من باب نفَع شقَقته[112]، فضبط عين الفعل أثّر في بناء المعنى المعجمي للكلمة وهو الأمر الذي التفت إليه الفيومي ونبّه عليه في المصباح. وهذا الاختلاف لم ينتبه إليه المعجميّون كالأزهري وابن منظور[113] فلم يذكروا الفعل (بذِخَ)، وقد ذكره الجـــوهري بمعـــنى (تكبّـــر) فقـــط دون طال[114]، فهنا يتميّز الفيومي بذكره معنى مختلفًا وهو من القلّة الذين ذكروا الفعل (بَذِخَ) إضافة إلى أنَ (بذَخَ) بمعـــنى (شقّ) لم يرد عند أحدٍ من المعجميين فقد تفرّد فيه الفيومي. وكذلك في الفعل المُضعّف فإن تغيّر حركة عين المضارعة يغير دلالة الفعل؛ كالفعل (هشَّ)؛ فيأتي مُضارعه بالضم (يَهُش)؛ بمعنى: صال بعصاه، وبالكسر: يهِشّ بمعنى لانَ واسترخى، ويهَشّ –ويهِشّ أيضًا- إذا تبسّم وارتاح، وقد ذكر الفيومي هذه الدلالات المختلفة[115]. كذلك تؤدّي القوانين الصوتية المنوطة بحروف العلّة أثرًا مهمًّا في بناء المعنى المعجمي، وقد يؤدّي تغير حرف العلة إلى تغيّر في المعنى، وقد لا يؤثّر فيه؛ من ذلك ذكر الفيومي الفعلين: جثا يجثو وجثا يجثي دون أن يُغيّر ذلك في المعنى[116]، ويظهر اختلاف المعنى في الأصل (ر ق ا) باختلاف حرف العلّة؛ إذ أورد الفيّومي الفعل (رقيته) بمعنى: عوّته بالله، وأورد الواوي في قوله: «رقا الطائر يرقـــو:

نسخة غير قابلة للطباعة

ارتفع في طيرانه»[117]، فاختلاف حرف العلّة أدّى إلى تغيّر الدلالة وهذا لا يرد كثيرًا عند الفيومي فكثيرًا ما يُردّ ذلك إلى الاختلاف اللهجيّ.

المطلب الثاني: الاسم الصحيح وغير الصحيح

لقد سار الفيومي على نهج السابقين في ذكره الأسماء الصحيحة وغير الصحيحة، من ذلك الاسم الصحيح (البُقعة): وهي البُقعة من الأرض، واشتقّ منها كلمة البقيع، والفعل أبقع[118]، ومن الأسماء غير الصحيحة: (الطافي) وهو اسم يُطلق على السمك الذي يموت في الماء ثم يعلو فوق وجهه[119]، وهي دلالة مُستمدّة من الفعل (طفا) كانت تدل على كل ما يطفو على الماء ثم خُصّصت بالأسماك. فهو لا يختلف عمّن سبقه في إيراد الكلمة ووزنها وجمعها وما يُشتقّ منها وما إلى ذلك.

الخاتمة

وقف هذا البحث عند أهمّية قواعد التصريف والاشتقاق في بناء المعنى المعجمي، وتبيّن أن الفيّومي قد توسّع في الاشتقاق من الاسم الجامد والفعل المتصرّف، واعتنى بقواعد التجرُّد والزيادة فأي اختلاف في بنية الكلمة على مستوى الأصوات أو الحركات قد يحمل معه دلالة مختلفة، وكذلك الأمر في قواعد الصحّة والاعتلال وكلّ ذلك يُسهم في بناء المعنى المعجمي.

- أهمّ الملحوظات والنتائج في هذا البحث، فهي:

1- استفاد الفيّومي من قواعد الجمود والاشتقاق في بناء المعنى المُعجمي؛ وذلك باشتقاقه من الاسم والفعل الجامدين ومن الحرف، إضافة إلى اشتقاقه المُشتقّات من الفعل المُتصرّف،

أ- فيما يتعلّق بالاشتقاق من الاسم الجامد:

(1) حذا الفيّومي حَذْوَ القُدماء في اشتقاقهم من الاسم الجامد؛ فاشتقّ الأفعال بأنواعها والمصادر والأسماء المُشتقّة، وكان في بعض المواد يتّبعُ من سبقه من المعجميين، ويتأخّرُ عنهم في بعضها الآخر، وقد يتفرّد بالاشتقاق على نحوٍ لم يسبقه إليه أحد.

(2) تفرّد الفيّومي عن غيره من المعجميين باشتقاقه الفعل (عَشِبَ) من العُشْب، بالرّغم من قول الخليل وغيره: "لا يُقال عَشِبَت الأرض"، دون إشارة منه – الفيّومي- إلى صحّة اشتقاق هذا الفعل من عدمها، أو شيوع لفظه من نُدرته. وذلك إضافةً إلى اشتقاقه (أعشَبَ) التي ذكرها المُعجميّون.

(3) اشتقّ الفيّومي الفعل المزيد (أرقَلَ) من (الرَّقْل) على شاكلة من سبقه، لكنّه تفرّد عنهم بأن جعله بمعنى "طالت" فلم يذكرها أحدٌ بهذا المعنى، حيث جعلوها بمعنى "أسرَعَت" فقط.

(4) وسار على هديْ الأقدمين في اشتقاقه المصدر من الاسم الجامد، وتفرّد عن المعجميين السابقين له واللاحقين باشتقاقه المصدر (شَحامَة) من الشَّحْم، إذ لم يذكره أحدٌ منهم بالرّغمِ من اشتقاقهم عددًا من المصادر من هذا الاسم، إضافة إلى جعله بدلالة مُختلفة وهي (الكثرة)، و لم يُورد المعجميّون هذه الدلالة للفعل من (الشَّحْم) فكان تميُّزه في جانبين.

(5) تفرّدَ الفيّومي باشتقاق الفعل الرُّباعي (قَطْرَنَ) من الاسم الجامد (القَطِران)، فلم يسبقه أحدٌ في ذلك، وذكرها الزَّبيدي ممّن لحقه من المعجميين.

(6) أمّا في اشتقاقه اسم الفاعل من الجامد فلا يزيد أو يتفرّد عن المُعجميين، لكنه يتميّز بعض الشيء في اشتقاق صيغة المُبالغة (نفّاط) من (النِّفْط) على لفظ المُفرد وذكرها الزمخشري بلفظ الجمع.

نسخة غير قابلة للطباعة

(7) حذا حذو المعجميين في اشتقاقه الصفة المُشبّهة من الاسم الجامد، وتفرّد في اشتقاقه الصفة المُشبّهة (أسيد) من (الأسد)، وكذلك في اشتقاقه اسمي المكان (مَتْبَن) و(مَتْبَنَة) من (التِّبْن) إذ لم تذكرها أمّهات المعاجم لكن ذكرها مُعجمٌ وحيد وهو المُغرِب للمُطّرزي، وهي تُحسَب للفيّومي في ذكره ما ندَرَ وجوده في المعاجم.

ب- فيما يتعلّق بالفعل الجامد والحرف:

(1) لم يتوسّع الفيّومي في اشتقاقه من الأفعال الجامدة، بالتالي لم تكن بذات الأثر في بناء المعنى المعجمي.

(2) لم يغفل عن الاشتقاق من الحروف إذا كان بالإمكان، لذا تبيّن أنه اشتقّ الفعل (أنعمَ) من حرف الجواب (نَعَمْ) دون أن يكون منتشرًا بكثرة بين المعجميين؛ إذ لم يذكره غير الزمخشري وابن منظور.

ج- فيما يتعلّق بالاشتقاق من الفعل المُتصرِّف:

(1) اهتمّ الفيّومي بإيراد المُشتقّات على اختلافها في مُعجمه، لعلّه لم يتفوّق على المُعجميين بإدراج اسم الفاعل لكنّه تميّز بتخصيصه اسم الفاعل معنًى مُحدّدًا في بعض المواضع كتفرُّده في معنى كلمة (البارّ) دون المعجميين، إضافة إلى تفريقه بين معنى (الهاجرات) و(المُهجرات)، لكنه في مواضع أُخرى كان أقلّ توسُّعًا في أسماء الفاعلين.

(2) كذلك الأمر في صيغة المُبالَغة؛ فهو يتميّز أو يتفرّد في بعض المواضع مثل اشتقاقه صيغة المُبالغة (حسّاس) دون غيره وقد ذكرها ابن منظور في سياق تفسير الحديث النّبوي، أمّا في مواضع أخرى فهو مُقِلّ في صيَغ المُبالَغة. وقد استفاد من اسم الفاعل وصيغة المبالغة في توضيح معاني الأفعال حيث يستخدمها عاملًا مُساعدًا في بعض المواضع.

(3) تعدّد صيغ اسم المفعول التي استفاد منها الفيّومي في المعنى، لكنه انتحى في دلالتها طرق السابقين، و لم يزِد عليها.

(4) تعدّدت صور الصفة المُشبّهة التي ذكرها الفيومي، وتبيّن أنّ الانتقال من صفة مُشبّهة إلى أُخرى في المادّة المُعجميّة ذاتها يؤدّي إلى تشكيل معنًى جديد.

(5) اهتمّ الفيّومي بالمُشتقّات، فوردت عنده الصيغ الصرفيّة المُختلفة؛ إذ لم يغفل عن ذكر التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة، وتبيّن أن اختلاف الصيغة الاشتقاقيّة يصنعُ دلالةً جديدة.

(6) تفرّد عن غيره من المعجميين باشتقاق اسم التفضيل (أفْرَه)، واسم المكان (المأتى).

(7) يستفيد الفيّومي من المُشتقّات في توضيح معاني الأفعال في حال لم يذكر معانيها، وذلك للوضوح الذي تتّصف به المُشتقّات فهي تحمل دلالتها في ذاتها.

2- استفاد الفيّومي من قواعد المُجرّد والمزيد ووظّفها في بناء المعنى المُعجمي، وما خرجت به الدراسة في هذا الجانب:

أ- فيما يتعلّق بالمجرّد والمزيد من الأفعال:

(1) وزّع الفيّومي الأفعال المُجرّدة في أبواب صرفيّة، فقد يرد الفعل ذاته في أكثر من باب ممّا يُعطيه دلالةً مُختلفة.

(2) كان يهتمّ بذكر المعاني المُختلفة للأفعال المُجرّدة، وهو في ذلك قد يزيد أو ينقصُ عن المعجميين، ومن تميُّزه أنه تفرّد في إحدى دلالات الفعل (بذلَ)؛ إذ استعمله بمعنيين ذكرهما المعجميّون، ثمّ أوردَ معنًى ثالثًا لم يذكره غيره، وذكره الزَّبيدي من بعده.

(3) كان يهتمّ بمعنى الفعل قبل المصدر، ومن ذلك أنه تفرّد الفيّومي بتخصيصه معنيين للفعل (أذِي) بخلاف المعجميّين الذين ركّزوا على معنى المصادر دون الفعل؛ أعني ركّزوا اهتمامهم على معاني (الأذى) و(الأذيّة) دون (أذِي)، إضافة إلى تركيزهم على دلالة المكروه دون دلالة القَذِر وذكرهما الفيّومي.

نسخة غير قابلة للطباعة

(4) تفرّد الفيّومي بذكره الفعلين (يسُرَ) و(يَسِر) ومعانيهما عن غيره من المعجميين، سوى إشارة خاطفة من الزمخشري على أن (يسر) يأتي لى زنة (حقُر)، وهذا يُشير إلى اهتمامه بالفعل الثلاثي المجرّد وأثره في المعنى المُعجمي.

(5) بالنسبة إلى الفعل المزيد فإنّ له أثرًا كبيرًا في بناء المعنى المُعجمي لما تؤدّيه الزيادة من معانٍ مختلفة، غير أن التحليل أظهر أن الفيّومي لم يستفد كثيرًا من قواعد الزيادة، فكثيرةٌ هي الأفعال المزيدة التي ذكرها المعجميّون و لم يذكرها الفيّومي.

(6) ومن منهج الفيومي في باب المزيد ربطُهُ معنًى بمعنى وبناءً ببناء، فهو يحرص على توضيح معنى الأفعال المزيدة على وجه الخصوص باستحضار أفعالٍ لها البناءُ ذاته؛ فعلى سبيل المثال ربط البناء والمعنى في جملة "أولدت المرأة" ببناء ومعنى جملة "أحصدَ الزرع"، وهذا ما لم يأتِ به المُعجميّون.

ب- فيما يتعلّق بالمجرّد والمزيد من الأسماء:

(1) يؤدّي اختلاف بناء الاسم المُجرّد إلى تغيّر المعنى المعجمي.

(2) لم يزِد الفيّومي على ما ذكره المعجميّون من أبنية ومعانٍ و لم يتفرّد فيها.

(3) اهتمّ الفيّومي بقواعد الزيادة على الأسماء من الجموع المختلفة وأثرها في المعنى، إلى النّسب فالتصغير فزيادة الألف والنون، وكُلّها قواعد لها أثرٌ كبيرٌ في بناء المعنى المعجمي.

(4) ظهر اهتمام الفيومي بالجموع فتفرّد بجمع (النّدي) على نِداء، إضافة على حرصه على ذكر الجموع حيثما وردت.

(5) ذهب الفيّومي في الكلمات المزيدة التي لها أصلان أو أكثر ووقع عليها الاختلاف إلى ذكر الأصول المُختلفة لها كلها أو بعضًا منها، وقد يرجّح أحد الآراء أو يعدّها جميعًا صحيحة، وكانت من النتائج المُهمّة في هذا البند أن الفيّومي وضعَ كلمة (حانوت) في باب (حون) مُختلفًا بذلك عن غيره من المعجميين، وهذه ميزةٌ له.

المصادر والمراجع

---

(1) الفضيّخ، عبد الله، الصناعة المعجمية عند البستاني في مُحيط المحيط، (رسالة دكتوراة) بإشراف: د.خالد بسندي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ربيع أول، 1435ه. ص7.

(2) يُنظر: عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009م. ص86-93.

(3) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، ولد ونشأ بالفيوم في مصر ثم ارتحل إلى حماة، توفي فيها سنة 770ه، وهو لغوي اشتهر بكتاب المصباح المنير، وله نثر الجمان في تراجم الأعيان. يُنظر: الزركلي، خير الدين بن محمود (ت1396ه)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، أيار 2002م، ج1، ص224.

(4) الفيومي، أحمد بن محمد (770ه)، المصباح المنير ، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، المقدمة.

(5) الشريف الجرجاني، علي بن محمد (816هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد صديق منشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص26.

(6) ابن مالك، محمد بن عبد الله (672ه)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، ط1، 1425ه/2004م، ص3.

نسخة غير قابلة للطباعة

(7) يُنظر: بسندي، خالد، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود، م20، الآداب (2)، 1429ه/2008م، ص380.

(8) الأستراباذي، رضي الدين (686ه)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1402ه/1982م، ج1، ص13.

(9) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م/1420ه، ج1، ص98.

(10) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402ه/1982م، ج4، ص71.

(11) والبُغاث: طير أغبر، ويطلق على شرار الطير كلها، وما لا يصيد منها، ومعناه: «إنّ الضعيف من الناس إذا حل بأرضنا ووقع في جوارنا عز بنا وتقوّى، كما إنّ البغاث الذي هو ضعاف الطير إذا عاد نسرا فقد تقوّى»، يُنظر: اليوسي، نور الدين الحسن بن مسعود (1102ه)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد حجي، ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة-دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1401ه/1981م، ج1، ص102.

(12) الفيومي، المصباح المنير، ص40 (بدن)، وقد تفرّد الفيّومي في هذا الموضع باشتقاقه المصدر (بدونًا) دون باقي المعجميين.

(13) المرجع السابق 410/2 (عشب).

(14) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170ه)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.م، د.ط، د.ت، ج1، ص262 (عشب)، ثم ذكر الخليل الفعل (عشِبَ) بعد نفيه مجيئه من الثلاثي المجرّد؛ في قوله: «عَشِبَ الموضع يَعْشَبُ عَشَبًا وعُشوبةً» و لم يذكر معنًى له أو تعليقًا.

(15) والثنيّة: الأسنان الأربعة التي في مقدم الفم، جمعُها ثنايا وثَنيَّات. يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 1/ 85 (ثني).

(16) يُنظر: الأزهري، محمد بن أحمد (370ه)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج15، ص102 (ثني)، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711ه)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، ج14، ص123 (ثني).

(17) والرّقل: النّخل الطّوال، الواحدة رَقْلة مثل نخلة، وقد يُجمع على رِقال ورَقَلات. الفيّومي، المصباح المنير 1/ 235 (رقل).

(18) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة 9/ 83 (رقل)، وابن منظور، لسان العرب 293/11 (رقل).

(19) ويظهر أنّ الفعل بالمعنى الثاني كان أكثر استعمالًا ودورانًا على ألسنة المتكلمين من المعنى الأول؛ حيث إنني اجتهدتُ بالبحث عنه في مواضع أخرى غير المعاجم مثل: صبح الأعشى، والكامل في اللغة والأدب، وغيرهما وما وجدت فيها غير الفعل: أرقلت الناقة بمعنى أسرعت في السير، وحديثًا، ذُكر الفعل أرقلت النخلة: طالت، مع الفعل أرقل: أسرع في المعجم الوسيط، يُنظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م، ص366 (أرقل).

(20) والإبط: على زنة: فِعْل، وهو «ما تحت الجناح، ويُذكّر ويؤنّث فيُقال هو الإبط وهي الإبط». الفيومي، المصباح المنير 1/1 (إبط).

(21) الفيّومي، المصباح المنير 537/2 (كلب).

(22) يُنظر: الجوهري، أبو النصر إسماعيل (393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407ه/1987م، ج1، ص215 (كلب).

(23) الزمخشري، أبو القاسم جار الله (ت 538ه) أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار العلمية، بيروت، ط1، 1419ه/1998م، ج2، ص143 (كلب).

نسخة غير قابلة للطباعة

(24) الفيّومي، المصباح المنير 537/2 (كلب).

(25) يُنظر: الجوهري، الصحاح 213/1 (كلب)، وابن منظور، لسان العرب 722/1 (كلب)، والزبيدي، تاج العروس 169/4 (كلب)، وغيرها. وهذه ميزة له بالرغم من عدم اشتقاقه الفعلين (أكلب) و(استكلب) وقد ذكرهما المعجميون، فلعلّه يلفت الانتباه إلى أفعال ذات أهميّة و لم يذكرها المعجميون.

(26) وزعفرتُ الثوب: صبغته بالزعفران. الفيومي، يُنظر: المصباح المنير 253/1 (الزعفران).

(27) القَطِران: وهو ما يتحلّل من شجر الأبهَلِ ويُطلى به الإبل وغيرها، وقَطْرَنْتُها: إذا طليتُها به. يُنظر: المرجع السابق 508/2 (قطر).

(28) يُنظر: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة محققين، دار الهداية، الرياض، د. ط، د.ت ج13، ص444 (قطر).

(29) والآخيّة: عروةٌ تُربط إلى وتدٍ مدقوق وتُشدّ فيها الدّابّة، وأصلها فاعولة، يُنظر: الفيّومي، المصباح المنير 1/ 8 (أخ).

(30) والحبر: المِداد الذي يُكتب به، والحِبْر: العالِم، وجمعه أحبار، والحَبر لغة فيه وجمعه حبور. يُنظر: الفيّومي، المصباح المنير، 117/1 (حبر). وذكر ابن منظور: المَحبرَة والمحُبرة، وهي الآنية التي يوضع فيها الحبر من خزف كانت أو من قوارير. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب 157/4 حبر.

(31) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة 23/5 (حبر).

(32) الفيّومي، المصباح المنير 360/1 (شحم).

(33) يُنظر: الفراهيدي، العين 100/3 (شحم).

(34) يُنظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه/2000م، ج3، ص119 (شحم).

(35) والمتورّك: هو المتّكئ على إحدى وركيه، الفيومي، المصباح المنير 374/2 (طفل).

(36) والفارس: الراكب على الحافر، يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 467/2 (فرس).

(37) يُنظر: المرجع السابق 656/2 (ورك).

(38) المرجع السابق 548/2 (لبن).

(39) يُنظر: المرجع السابق 618/2 (النفط).

(40) يُنظر: الزمخشري، أساس البلاغة 294/2 (نفط).

(41) الفيّومي، المصباح المنير 1/ 14 (أسد).

(42) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب 72/3 (أسد).

(43) الزبيدي، تاج العروس 7/ 388 (أسد) .

(44) الشامَة في الجَسَد هي الخال، يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 1/ 329 (الشيمة).

(45) يُنظر: الزمخشري، أساس البلاغة 531/1 (شيم)، وابن منظور، لسان العرب 329/12 (شيم).

(46) والتِّبن هو: ساقُ الزّرع بعد دِيَاسِه، والمَتبن، والمَتبنة بيت التّبن. يُنظر: الفيّومي، المصباح المنير 1/ 72 (التبن).

(47) يُنظر: المطرّزي، أبو الفتح ناصر الدين (ت610هـ)، المُغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط1، 1979م، ج1، ص101.

(48) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير، 1/ 264 (السبع).

(49) يُنظر: الزمخشري، أساس البلاغة 434/1 (سبع).

نسخة غير قابلة للطباعة

(50) الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج2، ص86.

(51) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 1/ 298 (ساواه)، وجاء في شرح الرضي على الكافية: «وساء مثل بئس، نحو: ساء مثلًا القوم»، الأستراباذي، رضي الدين (686ه)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م، ج4، ص255.

(52) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 296/1 (سوف).

(53) المرجع السابق 614/2 (نعم).

(54) وأبدَ الشيء نفرَ وتوحَّش، يُنظر: المرجع السابق 1/ 1 (أبد).

(55) المرجع السابق 43/1 (البرّ).

(56) الفيومي، المصباح المنير 136/1 (الحِسّ).

(57) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (حسس)، وهو حديث «إنّ الشيطان حسّاس لسّاس»، ويُنظر في تخريج الحديث: الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1421ه، ج2، ص63، رقم الحديث 1307.

(58) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 4/1 (أثر).

(59) يُنظر: المرجع السابق 610/2 (نضو).

(60) يُنظر: المرجع السابق 112/1 (حني).

(61) يُنظر: المرجع السابق 48/1 (بسط).

(62) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 144/1.

(63) الفيومي، المصباح المنير 1/ 42 (برح).

(64) والفاره هو الحاذق بالشيء، المرجع السابق 471/2 (فره).

(65) يُشير السياق الذي أورد الفيومي اسم التفضيل فيه على معنى التفضيل، غير أن باقي المُعجميين أوردوا الفعل المزيد (أفْرَه)، ولم يذكره الفيومي، يقول ابن منظور: « يقال: أفْرَهت فلانة إذا جاءت بأولاد فُرَّهَة؛ أي ملاح، وأفْرَه الرجل إذا اتخذ غلامًا فارهًا». ابن منظور، لسان العرب 521/13 (فره).

(66) الفيومي، المصباح المنير 1/ 3 (أتم).

(67) الفيومي، المصباح المنير 1/ 3-4 (أتى).

(68) الطبري، محمد بن جرير (310ه)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، د.م، ط1، 1420ه/2000م، ج4، ص398.

(69) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر (817ه)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط8، 1426ه/2005م، ص1257 (أتي).

(70) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس 37/37 (أتي).

(71) يُنظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1994م، ص160-161.

(72) يُنظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ط1، 1385ه/1965م، ص91، وقد بيّنت الدكتورة الحديثي أن سبب اختيار الأصل الثلاثي (فعل) للقياس عليه هو كثرة استعمال الكلمات الثلاثيّة الأصول - أفعالًا كانت أم أسماء- ولو جعلوه رباعيًّا أو خُماسيًّا لاضطروا إلى حذف حرفٍ أو اثنين عند وزن كلمة ثلاثيّة أو رُباعيّة، فآثروا

نسخة غير قابلة للطباعة

أن يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف وأن يزيدوا على ذلك إذا وزنوا رُباعيًّا أو خُماسيًّا، وهذا يعني أن الزيادة تكون في الوزن حَسْب. يُنظَر: المرجع نفسُه ص87-88.

(73) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 41/1 (بذل).

(74) يُنظَر: الأزهري، تهذيب اللغة 312/14 (بذل)، وابن سيده، المُحكَم والمحيط الأعظم 74/10 (بذل)، وابن منظور، لسان العرب 50/1 (بذل).

(75) الزبيدي، تاج العروس 72/28 (بذل).

(76) الفيومي، المصباح المنير 10/1 (أذي).

(77) يُنظر: الفراهيدي، مُعجم العين 206/8 (أذي)، والأزهري، تهذيب اللغة 39/15 (أذي).

(78) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 680/2 (يسر).

(79) الزمخشري، أساس البلاغة 390/2 (يسر).

(80) ابن منظور، لسان العرب 300/5 (يسر).

(81) لقد أوردَ ابن القوطيّة (367هـ) الفعل (يسر) بالحركات الثلاث، فقال في (يَسُرَ): «يَسُرَ الشيء: خفَّ، وأيضًا: أمكنَ، والرجلُ يُسْرًا ويَسارَةً: هانَ، فهو يسيرٌ حقير»، يُنظَر: ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر(367هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م، ص162. ولمّا كانَ ابن القوطِيّة بعيدَ العهد فقد عاشَ في القرنِ الرابع كانَ من الغريب عدم ذكر هذا الفعل في معاجم من جاءوا بعده كابن منظور ومن جاء بعده، حتّى الزمخشري كانت إشارته موجزة جدًّا. وأمّا ذكر الفيّومي للفعلين (يَسُرَ) و(يَسِرَ) فإنّما يدُلّ على سعة اطّلاعه وعلى حِرصه على ذكر ما غفَلَ عنه المعجميّون، ويُشير كذلك إلى اهتمامه بمُجرّد الثلاثي في بناء معناه المُعجمي.

(82) والمقصود بالنّحتِ كما وضّح ابن فارس: أن تُؤخذ كلمتان وتُنحَت منهما كلمة، تكون آخذة منهما جميعًا بحظّ، نحو: حَيْعَلَ الرجل: إذا قالَ حَيَّ على، يُنظر: ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1399ه/1979م، ج1، ص328-329.

(83) الفيومي، المصباح المنير 408/2 (العسكر).

(84) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 74/1 (الأترج).

(85) يُنظر: الجوهري، الصحاح 1928/5 (رجم).

(86) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 2/ 386 (ظمئ).

(87) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب 77/13 (ثخُن).

(88) يُنظر: الفيومي، المصباح 1/ 80 (ثخن).

(89) المرجع السابق 1/ 188 (دبح).

(90) الفيومي، المصباح المنير 1/ 125 (احتدم).

(91) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب 117/12 (حدم).

(92) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 1/ 117-118 (حبر).

(93) الأزهري، تهذيب اللغة 23/5 (حبر)، وفي اللسان «الحِبْر هو الداهية من الناس». ابن منظور، لسان العرب 158/4 (حبر).

(94) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 2/ 378-379 (طنب).

(95) الفِسْكِل: هو الفرس يجيء آخر الخيل في الحلَبَة. يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 472/2 (فسكل).

(96) والباج الطريقة المستوية، يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 65/1 (باج).

نسخة غير قابلة للطباعة

(97) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب 209/2 (باج).

(98) تنأ بالبلد يتنأ: استغنى وكثر ماله، يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 77/1 (تنأ).

(99) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة 231/14 (تنأ).

(100) يُنظر: الجوهري، الصحاح 38/1 (تنأ)، وابن منظور، لسان العرب 40/1 (تنأ).

(101) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 80/1 (ثدي).

(102) يُنظر: المرجع السابق 121/1 (حج).

(103) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب 227/2 (حجج).

(104) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 127/1 (حرب).

(105) يُنظر: المرجع السابق 158/1 (حانوت).

(106) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة 163/5 (حنا)، الجوهري، الصحاح 2106/5 (حين)، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 273/3 (حنت).

(107) يُنظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط 210 (حون)، وقد ذُكرَت فيه من (حنت)201/1، ومن (حنو) 204/1.

(108) الفيومي، المصباح المنير 126/1 (حذف).

(109) الفيومي، المصباح المنير 602/2 (نسب).

(110) يُنظر: المرجع السابق 602/2 (نسب).

(111) الفيومي، المصباح المنير 40/1 (بذخ).

(112) يُنظر: المرجع السابق، 40/1 (بذخ).

(113) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة 7/ 143 (بذخ)، وابن منظور، لسان العرب 7/3 (بذخ).

(114) يُنظر: الجوهري، الصحاح 418/1 (بذخ).

(115) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 638/2 (هش).

(116) وحثا: جلس على ركبتيه. يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 91/1 (حثا).

(117) المرجع السابق 236/1 (رقي).

(118) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير 57/1 (البقعة)

(119) يُنظر: المرجع السابق 474/2-475 (طفا).

نسخة غير قابلة للطباعة